

التتريك المخزني وأثاره على الوضع السياسي في مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين

د. عبد الرحيم الربيعي

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
أستاذ بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
الدار البيضاء – المملكة المغربية



مُلخّص

يعالج هذا المقال موضوع التتريك المخزني وأثاره على الوضع السياسي في مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ويُعَدّ من المواضيع التي تستحق الدراسة والمعالجة التاريخية، باعتباره ظاهرة مغمورة ومسكوتاً عنها في أعماق التاريخ المغربي، لذلك بقي من الدراسات التي لم تلق الاهتمام الكافي من قبل المؤرخين والباحثين، والتي كان لها آثار كبيرة ومباشرة على الوضع السياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعي، لذا سببتم هذا المقال بنفض الغبار عن آثار التتريك المخزني على الوضع السياسي في مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وما خلفته من آثار كارثية على المغرب والمغاربة، في ظل انعدام الثقة بين الرعية والحاكم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عدم استقرار نظام الحكم والإدارة، لتتوالى حالات الخلع للسلطين ورجال المخزن تحت زريعة الخيانة أو التماطل في أداء المهام، وهذا انعكس سلبيًا على هيبته النظام السياسي للدولة. في ظل انعدام الثقة بين الرعية والحاكم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عدم استقرار نظام الحكم والإدارة، لتتوالى حالات الخلع للسلطين ورجال المخزن تحت زريعة الخيانة أو التماطل في أداء المهام، وهذا انعكس سلبيًا على هيبته النظام السياسي للدولة. وهو ما سنقوم بالتطرق إليه عبر ثنايا هذا المقال، وذلك اعتمادًا على مجموعة من الوثائق والمصادر والمراجع التاريخية التي تناولت الموضوع ولو بشكل ثانوي.

كلمات مفتاحية:

التتريك، المخزن، تاريخ المغرب الحديث، السلطة، الحماية الأجنبية

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٥ يوليو ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ٠٨ أغسطس ٢٠٢٢



10.21608/KAN.2022.299550

معرف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

عبد الرحيم الربيعي، "التتريك المخزني وأثاره على الوضع السياسي في مغرب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين". - دورية كان التاريخية. - السنة الخامسة عشرة - العدد السابع والخمسون، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١١٧ - ١٢٨.



Twitter: <http://twitter.com/kanhistorique>

Facebook Page: <https://www.facebook.com/historicalkan>

Facebook Group: <https://www.facebook.com/groups/kanhistorique>

Corresponding author: rbiabderrahim@gmail.com

Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com

Egyptian Knowledge Bank: <https://kan.journals.ekb.eg>

نُشر هذا المقال في دورية كان التاريخية 4.0 Attribution International License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made. للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع للأغراض تجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةٌ

وجدها من نوعية رديئة، أو دون الوزن الذي ينص عليه القانون، ضرب رقبة صاحب المخزنة عقاباً له. وكان يتخذ نفس الإجراء مع تجار الفواكه. على أن المحتسب هو الذي كان يتعرض لعقوبة الإعدام، أو يخسر وظيفته وأملاكه، إذا كانت نوعية البضائع رديئة. زيادة على ذلك، كان السلطان يمارس مراقبته على كل ما يتعلق بالمواد الغذائية بواسطة العيون الذين يخبرونه بحالة البضائع، وكان الباشاوات والقواد يتحملون المسؤولية عن الغش والتدليس. في كل سنة يتم تحديد سعر الحبوب والفواكه تبعاً لنوعية محصولها، ثم يعتمد السلطان على بيع محاصيله بنصف الثمن لتخفيض السعر في الأسواق^(٢)، فكان الغلاء إذن هو المسؤول عن الأزمات الغذائية وليس الانعدام الكلي للحبوب.

من هنا تتجلى أهمية وجود جهاز مخزني قوي كعامل فعال لحماية الضعفاء من جشع المحتكرين. وبالفعل، فإن السلطان لم يكن يتردد في إنزال العقوبة الرادعة في هذا المجال. فعندما علم بأن أحد كبار الباشاوات لم يخرج سوى جزء من قمحه للسوق، أعطى مولاي إسماعيل، كما يخبرنا دي ليون (de Léon)، أوامره بتوثيقه من رجليه إلى دابة جرجرته عبر أزقة مكناس "إلى أن تمزق إرباً إرباً ووزع قمحه على الفقراء"^(٣)، كأسلوب تم أتباعه لكسب ثقة رعاياه مع تثبيت واستقرار سلطته.

لكن في بعض الأحيان كان المخزن يحاول التقرب من الرعية، من خلال تتريك ممتلكاتهم وردها بعد مدة إلى أصحابها، أو إعفائهم من أداء الكلف والضرائب المخزنية، كأسلوب من الأساليب المتبعة في بدايات عهد سلطان جديد، وذلك بهدف تحسين صورة الحاكم عند الرعية. ويتضح ذلك من خلال إقدام مولاي إسماعيل سنة ١٦٨٥م على "إعادة نصف الزكاة لسكان توات وتيكورارين، جزاء لهم على طاعتهم وولائهم له، ثم ألغى مطالبتهم بالعشور تعويضاً لهم عن ما خلفته قسوة حركة عامله أحمد بن علي الروسي على واحاتهم، إذ لم يتردد في تخريب قصورهم، وإجبارهم على أداء قنطار من المال نفقات يومية لجيشه، وقنطار في الأسبوع لفائدته"^(٤)، وقد أدت هذه الطريقة في رد الممتلكات المتركة إلى استقرار وتثبيت السلطة وتحقيق رضى رعيته عنه؛ لهذا فقد وجد بعض السلاطين في التتريك المخزني ملاذاً وموردًا رئيساً لتثبيت سلطتهم، كما ساهم شيوخ وعلماء الدولة في تلميع صورة المخزن في شخص السلطان، حيث كانوا يوصون الناس على لزوم الطاعة للسلطان ويحذونهم على مساعدته في كل شيء "ويقولون

خلف التتريك آثاراً سياسية بعيدة المدى، عادت على الدولة والمجتمع بنتائج سلبية أكثر من كونها إيجابية. بحيث انتشرت حركات مناهضة للحكم مطالبة بإسقاط النظام لأسباب لا تعد ولا تحصى، بعد فشل السلطة المخزنية في تحسين الأوضاع الاقتصادية الخائفة والمتردية وجوئها لفرض ضرائب غير شرعية ومتتالية على السكان، والتي كانت تؤدي في الكثير من الأحيان إلى زعزعة الإدارة المركزية للدولة، عبر سلسلة من الأحداث المتصلة الحلقات، والتي أثرت على بعضها البعض، في ظل انعدام الثقة بين الرعية والحاكم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عدم استقرار نظام الحكم والإدارة، لتتوالى حالات الخلع للسلاطين ورجال المخزن تحت ذريعة الجيانة أو التماطل في أداء المهام، وهذا انعكس سلباً على هبة النظام السياسي للدولة.

ومما لا شك فيه أن سياسة التتريك، على الرغم من آثارها الإيجابية في تثبيت السلطة الحاكمة، كانت سلاحاً ذا حدين على الحاكم، إذ أدت في الكثير من الأحيان إلى زعزعة السلطة من خلال مجموعة من القوانين التي مهدت الطريق إلى انهيارها. ومن أبرز هذه القوانين، وضع ما يعرف بالحماية القنصلية التي منحت عدة امتيازات قانونية للرعايا المغاربة الذين أصبحوا من خلالها غير خاضعين للسلطة المخزنية، وغير مجبرين على أداء ضرائبها، وهذه كلها عوامل ساهمت في إضعاف هيكل الدولة وجرها إلى نظام الحماية، بعد سلسلة من الاتفاقيات التجارية المجحفة التي اكتسب الأوروبيون من خلالها مجموعة من الامتيازات التي عملت على تحويل جهاز المخزن إلى سلطة صورية، تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها من طرف الأجانب، والتي تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى. وفي عهد الحماية أصبح الأمر أكثر وضوحاً من خلال استثمار خيراته بصفة مباشرة، وليس بطرق ملتوية كما كان يحدث في القرن التاسع عشر^(٥).

أولاً: آثار التتريك المخزني في تثبيت السلطة

شكلت سياسة التتريك عبر تاريخ المغرب أداة فعالة في تثبيت السلطة واستمرارها، وذلك عبر خطوات ممنهجة اعتمدها المخزن كأسلوب لردع المخالفين وكل من حاول التناول على السلطة. وفي هذا السياق نورد ما ذكره جوزف دي ليون (Joseph de Léon) بقوله: "كان مولاي إسماعيل يراقب بنفسه صناعة الخبز. ويأخذ عينات من أفران متعددة، فإذا

منافعها، إذ خاطبه قائلا: "فأتكل على الله، لا تتكل على العرب، واعمل أصحابك الذين ينفعونك"^(١٢).

هذه بعض سمات السياسة الداخلية، التي طبعتها شخصية مولاي إسماعيل ببصماتها، "وحرصت كل الحرص على الحفاظ على هيبة الدولة في كل المجالات لتحقيق الاستقرار السياسي المنشود"^(١٣)، وهذا دومينيك بيسنو (D. Busnot) واحد من الدبلوماسيين الفرنسيين، والذي عاصر السلطان مولاي إسماعيل وحاول تشويه صورته في كتاباته، لكنه يعترف قائلاً: "وكان له عقل حاد وحاضر، كان يتنبأ بأفكار الذي يتحدث إليه، وأجوبته قصيرة ومركزة [...] يعرف دائماً كيف يصل إلى هدفه"^(١٤)، والحاصل أن مولاي إسماعيل "تمكن من توحيد المغرب تحت سلطانه وبث الأمن في جميع نواحيه"^(١٥)، غير أن الحلول التي وضعها ومن أهمها إقبال السكان بالضرائب غير الشرعية، والتي تعد نوعاً من أنواع التريك غير المباشر لتهدئة جيش قوي ونظامي، كانت لها انعكاسات سلبية، بحيث "انهار ذلك الصرح الذي جاهد في بنائه مباشرة بعد وفاته"^(١٦)، "بسبب تنازع أبنائه على الملك وتدخل جيش عبيد البخاري"^(١٧) في شؤون الحكم، فهذا الجيش الذي كان يعتمد عليه مولاي إسماعيل في تثبيت دعائم الحكم المركزي وإحلال الأمن، سرعان ما أصبح بعد وفاته أداة لبث الفتن وتفكيك السلطة وإضعافها، إذ "أخذوا يتدخلون في تولية السلاطين وعزلهم"^(١٨)، تحركهم في ذلك الإغراءات والمصالح المادية.

وإزادات الأزمة حدة بتدخل القبائل العربية والبربرية التي عانت من تعسف واستنزاف لممتلكاتها من طرف المخزن ورجالته، وكانت وفاة السلطان مولاي إسماعيل فرصة مناسبة لإعلان تمرداها و"التي كان لها دور خطير في هذا الصراع بمساندتها لهذا الطرف أو ذلك من الأمراء المتنازعين على الحكم أو القائمين به"^(١٩)، وما رافقها من اضطرابات سياسية واقتصادية استمرت إلى حدود سنة ١٧٥٧م، وهي السنة التي تولى فيها سيدي محمد بن عبدالله الحكم، فكيف واجه مولاي محمد هذه الاضطرابات؟ وما هي السياسية التي اتخذها في تثبيت السلطة واستمرارها؟ وهل كان للتريك نصيب في تثبيت السلطة في جو مشحون بالخيانة والغدر وانعدام الأمن؟

لما تولى سيدي محمد بن عبد الله دفعة الحكم، كان العهد الذي قطعته في بداية عهده أنه سينفذ الناس من الخوف والبؤس والظلم، وسيحقق لهم الأمان والسلام، وسيعمل على تثبيت السلطة بالضرب بيد من حديد على كل من حاول المساس بأمن واستقرار البلاد، وبالتالي بدأت سنوات حكمه

لهم سوف تندمون عليه إذ فقدتموه: والمرء ما دام حيا يستهان به ويعظم الرزء فيه حين يفقد"^(٢٠).

ومع مرور الزمن بدأت هذه السياسة تأخذ منعطفاً آخر في تثبيت السلطة، خاصة عندما أدرك مولاي إسماعيل أهمية موارد بيت المال في استقرار الملك، وتثبيته عبر تكوين جيش قوي مضمون الولاء مع توفير مداخيل مالية للحفاظ على فعاليته وقوته، باعتباره "الضمانة الرئيسية لاستمرار المخزن"^(٢١)، ولامتلاك تلك القوة العسكرية الضخمة، كان على السلطان توفير مداخيل طائلة لتمويله وتجهيزه لتحقيق أهدافه وتثبيت سلطته، وكان الحل الذي لجأ إليه مولاي إسماعيل قاسياً، تمثل في فرض نظام جبائي صارم على البوادي والمدن على حد سواء، باستحداث ضريبة النابية المفروضة على القبائل بذريعة "توفير إمكانية لتحرير الثغور"^(٢٢) عبر تكوين جيش نظامي قوي قادر على حماية المغرب، كما أرغم أهل فاس سنة ١٧٢١م وخاصة تجارها على دفع غرامات ثقيلة "لم يسلم منه أحد ولم يعرف له عدد، وختل المدينة ولم يبق بها أحد من أهل اليسار"^(٢٣)، وأمام هذا الوضع ظل مولاي إسماعيل مصراً على هدفه ومشروعته بتكوين جيش قوي بهدف تثبيت دعائم السلطة عبر "فرض نظام جبائي صارم"^(٢٤) على الجميع، كما لجأ إلى تريك ممتلكات رجال الدولة، باعتبار أن كل ما كان يوجد في حوزة خدامه من أموال وثروات زائدة على ما كان عندهم يوم توليتهم، هو في نهاية الأمر ملك للدولة، مادامت تلك الأمتعة والثروات قد جمعت من القبيلة وتكونت على حسابها^(٢٥). كما قام بتقسيم التراب الوطني بين أبنائه لتثبيت دعائم السلطة، مع نهج سياسة صارمة بمعاينة كل من امتنع عن الانخراط في ذلك.

ولا شك أن لهذا الفعل السياسي آثاره في تأمين الدولة من الداخل والخارج، مع فرض القوة والشراسة وعدم التراخي في تطبيق التعليمات السلطانية الصارمة. ويوضح مولاي إسماعيل ذلك في إحدى رسائله إلى ابنه المامون أن "الشراسة في الوالي هبة له يخافه بسببها القريب والبعيد، وينصف الناس، من الحقوق بعضهم من بعض اتقاء لها. فهي محمودة وإن لم تكن في الرجل طبعا، فينبغي له أن يتطبع بها ويستعملها ليها به الناس ويعملون بحسابه [...] واليوم حيث صرت بمنزله واحد منهم، فأني فائدة فيك وأي مزية لك وأي شيء يتقيدك الناس لأجله، وعلى ماذا يؤثرك الناس على غيرك"^(٢٦). كما عاب السلطان العلوي (مولاي إسماعيل) على المامون في إطار مراقبة كيفية تسيير ولاياته، عن قيامه بتوظيفه لبعض القبائل العربية نظراً لكونها ليست أهلاً للثقة، وأضرارها أكثر من

كما شهد المغرب بعد هذه الأزمة، انتعاشا اقتصاديا حاول من خلالها المخزن جباية بعض الضرائب سنة 1247هـ/ ١٨٣١م. لكن بعضا من ساكنة قبائل زعير، امتنعوا عن أدائها وحاولوا القضاء على المحلة المخزنية. وقد تحدث محمد داود عن هذه الحادثة قائلا: "فقتل منهم عدد كثير [...] وقبض على عدد كثير [...] ولولا أن الليل غشيهم لاستأصلت المحلة جميعهم"^(٢٧)، فواجب الزكاة والأعشار كان ينعش بيت المال، ويمكن ألسطان من دفع أجور الجند وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي كان لسياسة التتريك، عند التعرض لأزمات مالية حادة إما بسبب كوارث طبيعية ومجاعات أو حروب أو ما شابه ذلك، مما أدى بالمخزن إلى فرض ضغوط جباية؛ خاصة بعد حرب تطوان سنة ١٨٦٠م، و مغارمها الثقيلة وما سبقتها من اتفاقيات تجارية أرهقت خزينة المغرب، وهو ما أكده السلطان محمد بن عبد الرحمن بقوله: "إنا دفعنا ما كان عندنا ببيت المال هنا بفاس وما كان ببيت مال مراكش حتى لم يبق تحت يدنا إلا ما نقضي به حاجة مع الجيش إذ لا يمكن صبرهم على الخدمة بالجوع والعري ومع ذلك فهو قليل لا يقنعون به"^(٢٨)، وفرضت على جهازه المخزني واقعا ماليا وسياسيا صعبا، وغير مسبوق"^(٢٩)، فاضطر السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى فرض مكوس على التجارة المارة بأبواب المدن لتغطية نفقات هذا الجيش سنة ١٨٦١م^(٣٠).

شكلت هذه الضرائب حلا مؤقتا للأزمة الاقتصادية، وساهمت في تثبيت واستمرار الحكم المخزني وتقويته من خلال إخماد مجموعة من الثورات التي لا نهاية لها ضد النظام الحاكم، بفضل دعم بعض القبائل ماديا وبشريا للدفع عن وحدة المخزن واستمراره. لكن في بعض الأحيان كانت تشكل هذه القبائل خطرا على المخزن ورجالها، ومن بينها قبيلة زعير، التي كانت عنصرا مساندا لثورة قبائل الأطلس المتوسط التي تحدثنا عنها سابقا، وذلك عند محاولة جباية الضرائب الشرعية (الزكاة والأعشار).

بشن حملة تأديبية على قبائل لودايا سنة ١٧٥٩م وتمكن خلالها من اعتقال عدد كبير من أعيانهم وقوادهم، كما أمر الجيش بمصادرة ممتلكاتهم بفاس الجديدة^(٣١)، فصلحت أحوالهم ولم يعودوا بعد لما كانوا عليه من الغي والفساد^(٣٢)، ثم انتقل بإخضاع قبائل المغرب التي شقت عصا الطاعة^(٣٣)، وهكذا بدل جيش مولاي محمد بن عبد الله أفضل ما لديه لإخضاع ما تبقى من البلاد بعدما خسر مئات القتلى.

ولما استقام الأمر لمولاي سليمان، عمل هو الآخر على تثبيت سلطته وذلك بعد القضاء على إخوانه عبر تهدئة الأوضاع في الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية من المملكة، فتوجه سنة ١٨٠٣هـ/ ١٨٠٣م إلى تازة^(٣٤)، وغيرها من المناطق والأقاليم لإخماد بعض الفتن، كما عمل على مراجعة سياسته الجباية في مناسبات عدة، "فأرهب القبائل بالمزيد من الضرائب والوظائف المالية"^(٣٥)، التي شكلت نوعا من تتريك الممتلكات غير المباشرة؛ مما زاد من تمرد القبائل الذي كان "مستمرًا ومتوازيًا مع ما كانت تعرفه البلاد أحيانا من مجاعات وأوبئة تنال من قوة المخزن، وتشجع القبائل على الخروج عليه والتمرد على تعسف الحكام وترفض دفع الغرامات والضرائب؛ واستطاعت القبائل أن تكبد السلطان مولاي سليمان هزائم كبيرة تعرض فيها شخصه للخطر عدة مرات"^(٣٦)، بعدما أجبر هذه القبائل على أداء مختلف أنواع الجبايات والتكاليف مع التعسف في استخلاصها، مما زاد من معاناتهم، بعد أن ساءت أحوالهم وتدنّت مستويات معيشتهم.

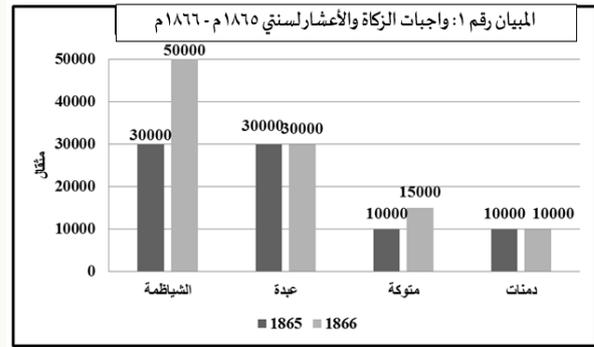
وفي عام ١٨٢٤م خرجت أفخاذ اينولتان جنوب دمنات عن طاعة حاكمها، ولم تمض سنة على هذا التاريخ، حتى وقعت مسغبة عظيمة وغلاء شديد، تحدث عنهما صاحب "اختصار الابتسامة" بقوله: "وكانت فيها رحمة، حيث إن القبائل كانت في عتو من سوس إلى وجدة، فمهد الله للسلطان أمرهم، وسكنوا بسبب الجوع [...] وقد استمروا على الفساد وقطع الطرق سبع سنين، وما رجعوا للجدادة إلا بقهر الجوع. ولقد عتوا على مولاي عبد الرحمن كعتوهم على عمه مولاي سليمان، وامتنعوا من الدخول في طاعته، وتعسر علاجهم لضعفه وقلة حاله وجنوده، وبقي ممنوعا من السير للحوز خائفا على نفسه وعساكره، حتى هيا الله له جند الجوع فخلت به منازلهم، وهلكت خيلهم ومواشيهم، وقلت زروعهم، وجفت ضرعهم، وضعفت شوكتهم، وعظمت بليتهم، وماتت عتاتهم وأبطالهم. فعند ذلك تمهد الملك للمولى عبد الرحمن، وانقادت له الرعية لضعفها لا لقوته"^(٣٧).

ثانيًا: آثار التتريك المخزني على زعزعة نظام الحكم

كان لتتريك الممتلكات آثاره الواضحة على الجسد المخزني، والتي كادت في كثير من الأحيان أن تعصف به لولا حنكة وحسن البدهة لبعض رجالاته، والتي وقفت كسد منيع للحيلولة دون تسرب داء الخيانة والفوضى المؤدية إلى الفتنة وانهيار الحكم، وهو ما كان يحدث دوماً عند وفاة السلطان الحاكم، لتظهر تلك المكبوتات التي طالت شهوراً وسنوات تنتظر الفرصة للانفجار في وجه السلطة المخزنية، حول ما كانت تعانيه الرعية من عنف مادي ونفسي، بسبب تلك السياسة الأحادية الجانب التي تدعو إلى تحقيق المصلحة الخاصة على حساب العامة الذين قال عنهم مولاي سليمان في إحدى رسائله "إنهم في عداد الأموات لا الأحياء"^(٣٢).

غير أن هذه المقولة تعكس صورة غير صحيحة حول دور العامة في تطور أو تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية للمغرب، والتي أدت عبر فترات تاريخية متكررة إلى فوضى وفتن، كادت في الكثير من الأحيان أن تهدم ذلك الجدار الفاصل بين السلطة والرعية. ومن أبرزها تلك السياسة التي نهجها مولاي إسماعيل عندما استخلف بعض أولاده على عدة أقاليم، ونقل أغلبهم رفقة أمهاتهم إلى تافيلالت، ومنحهم النخيل والأراضي الزراعية، كما قام سنة ١٧٠٠م بتوزيع مملكه على من بقي منهم، وأناب آخرين حسب الحاجة^(٣٣)، وهذه السياسة نهجها كل السلاطين منذ الدولة الإدريسية، ورغبة من مولاي إسماعيل "في معرفة من يحسن السيرة منهم ويكون أهلاً لخلافته"^(٣٤)، فإن ذلك أفضى إلى نتائج عكسية أدت إلى فوضى عمت المغرب بعد وفاته، بسبب سياسة الاستنزاف المادي للرعية عبر فرض ضرائب مجحفة، وما رافقها من تعنيف في استخلاصها تحت مظلة الجهاد لضمان الأمن والاستقرار للبلاد وللمجتمع. وبهذا يمكن القول إنه كلما ازداد وضع بيت المال سوءاً، كلما ازدادت معه حدة تتريك العامة، حتى أصبحت تفرض حسب أهواء النافذين في الجهاز المخزني، دون معرفة السبب في كثير من الأحيان.

ومما لا شك فيه أن السياسة التي نهجها مولاي إسماعيل، والتي تميزت بالصرامة تجاه المجتمع في كثير من الأحيان، أدت إلى اضطرابات وفوضى عقب وفاته والتي عرفت بأزمة الثلاثين سنة (١٧٢٧م-١٧٥٧م)، تززع من خلالها الكيان السياسي للدولة العلوية، وكانت فوضى لم يعرف الناس لها مثيلاً، و"قاست الأمة بسبب تلك الاضطرابات فتناً وأهوالاً"^(٣٥)



المحمدي (علي)، النسق المخزني...، م. س، ص. ٤١.

ويبين لنا هذا المبيان أن المخزن اتخذ إجراءات صارمة تجاه كل من تماطل أو رفض تسديد الضرائب الشرعية. كما حدث في بداية عهد السلطان الحسن، الذي تولى الملك وسط ترحيب كبير من أهل الحل والعقد. لكن هذا الود لم يطل طويلاً وسرعان ما وجد نفسه أمام تحديات كبيرة، أرغمته على التوجه إلى فاس بعد مضي أيام فقط على مبايعته للقضاء على خطر الفتنة التي تسبب فيها أبواب الحرف الذين تمردوا على الأمين المدني الحاج محمد بنيس المكلف بجباية الضرائب. فقام السلطان بقصف المدينة يوم 17 ماي 1874م، وتمكن من القضاء على هذه الفتنة، ليتقدم مجموعة من أعيان فاس للشفاعة عند السلطان فقبل شفاعتهم.

ولهذا فقد وجد بعض السلاطين في تتريك الممتلكات بشكل مباشر أو غير مباشر عبر فرض ضرائب وتأديتها بالقوة، ملاداً ومورداً رئيسياً لتثبيت سلطتهم. وخاصة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، مع التحكم في النسيج الاقتصادي كأبرز خيار راهن عليه الحاكم لتدعيم أسسه وضمان استمراريته، والتي ارتبطت في شكلها ومضمونها بمدى قدرته على احتواء القطاعات الحيوية، وخاصة التجارة باعتبارها "مصدراً للحصول على الإمكانات المالية التي تعد عصب الحرب"^(٣٦). لذا ارتبط إشعاع الكيان السياسي وامتداده في المجال، ارتباطاً عضوياً بقدرة مؤسسته العسكرية على مراقبة التجارة، وما دار في فلكها من أنشطة فلاحية وصناعية.

وعلى الرغم من هذه الآثار الإيجابية، نرى أن تتريك الممتلكات كانت سلاحاً ذا حدين على المخزن، حيث أدت في كثير من الأحيان إلى زعزعة وضعه، وبالنهاية إلى فقدان هيئته ودخوله في أزمت سياسية كان لها آثار سلبية على جميع الأصعدة.

لثقتها في السلطان" (٤٧)، مما يؤدي إلى زعزعة السلطة وتراجعها بشكل عام، ليصبح فرضها متوقفا على حملات عسكرية بالغة التكاليف.

هذا الأمر دفع بالمخزن إلى الضغط أكثر على القبائل الخاضعة، وهو الضغط الذي دفعها إلى التمرد أو التفكير فيه. هذه الوضعية ستتأزم بفعل الضغوط الأوروبية "التي كانت بدورها مسؤولة على إضعاف المخزن وعلى الركود الذي أصابه من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للمغرب وازدياد التنافس عليه" (٤٨)، في غياب قدرة المخزن على وضع حد للضغوط الخارجية وإيجاد حلول للمشاكل الداخلية، مما زاد من حدة وتفشي آفة الرشوة في أوساط الوزراء، لتمتد إلى القواد والشيخوخ، وأصبح هؤلاء يأخذون أموال الناس جوراً بعدما دفعوا أموالاً كثيرة وقتما كانوا يبحثون عن المناصب، فيصرفون همتهم في "استرجاع ما دفعوه بغضب أموال الشعب وهكذا تضععت أسس الدولة" (٤٩)، الشيء الذي أدى بالحسن إلى تقبل الإصلاح المقترح للنهوض بالمغرب خوفاً من انهياره. وفي الوقت الذي كانت تعاني فيه خزينة الدولة من إفلاس وخصاص، نجد السلطان يسرف الملايين في البناء والتزويق بدل التقشف والبحث عن مصادر جديدة لتركية بيت المال؛ لكن هناك أدلة أخرى تبرز تناقض السلطان مع رغبته في الإصلاح، "إذ في الوقت الذي أمكن تسجيل ارتفاع في المصاريف المتعلقة بشراء الأمتعة من أوروبا تماشياً مع الإصلاح" (٥٠)، يقدم الحسن على بناء أفخم القصور التي قل نظيرها في المغرب.

ويكفي لإبراز هذه الظاهرة أن نسوق مثالا ورد في كتاب "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى". يتعلق ببناء القصور؛ فقد بنى الدار العالية بفاس وفيها "قبة فارهة فائقة الحسن بديعة الجمال، يقال: إنه ضاهى بها بعض قباب المعتمد بن عباد باشبيلية" (٥١)، أما بناء الدار الكبرى فقد كان "بإزاء القبة وهي من عجائب الدنيا [...] في تنجيدها وتنميقها، وأودعها من النقش العجيب والترخيم البديع والزليج الرفيع المزري بخمائل الزهر وقطائف الهند وبيدع الطوس بحيث جزم كل من رأى ذلك بأن مثله لم يتقدم في دولة من دول المغرب. و جلب لقبابها الأبواب من بلاد الروم ويقال إن ثمن أحد الأبواب خمسة عشر ألف ريال، مسامره من الفضة المذهبة وعوده من أفضل أنواع العود لا تعرف له قيمة وفيه من التخريم والنقش ما يدهش الفكر ويحير النظر وباقي الأبواب من البلور الصافي المذهب المودع فيه كل نقش غريب، وبها خواتم مركبة بهيئة بديعة كل ذلك قد عمه الذهب النضار الذي يدهش الأبصار، و جلب

عصفت بكل ما تم إنجازه خلال نصف قرن من حكم مولاي إسماعيل، وتراجعت أوضاع المجتمع إلى أسوأ مما كانت عليه، كما أضحى "الملوك من بنيه وحفدته يخربون تلك القصور على قدر جهدهم وما أكملوا نصفها مدة من نحو مائة سنة" (٥٢)، "وصار العرش بعد عظمته وجلاله ألعوبة في يد العبيد، فكانوا يولون ويعزلون من يشاؤون من أبناء السلطان" (٥٣). وبذلك انحرف الجيش عن الهدف الذي جند له؛ فبعد أن كان مصدر قوة الدولة أيام مولاي إسماعيل، أصبح عنوان تفكك السلطة المركزية (٥٤)، إلى الحد الذي شهدت فيه السنوات العشر التي تلت وفاة مولاي إسماعيل، تنصيب اثني عشر سلطاناً منهم ابنه عبد الله الذي تم تنصيبه ست مرات. وأصبح الشغل الشاغل لكل المتصارعين على الحكم تترك الأموال بأي طريقة كانت، بما فيها الاقتراض التعسفي من التجار، والتسلط على أموال الناس، ليتمكن من الاحتفاظ بالعرش أو غزوه بحد السلاح (٥٥).

وخلال فترات الصراع هذه، تعرضت فاس والحواضر المغربية لهجمات الجيوش المتنازعة، وحرص كل من يصل إلى السلطة على جمع أكبر قدر من الأموال لدفع رواتب الجند والتجهيز للمعارك القادمة. وهذا ما أقدم عليه مولاي عبد الله بن إسماعيل حينما وجه حملة تأديبية لأهل فاس، الذين حرّمهم من مستحقّاتهم ورواتبهم. كما سعى إلى تترك بساتينهم التابعة لهم، مما دفعهم إلى العصيان والتراجع عن بيعته وذلك بإغلاق أبواب المدينة، فعمد السلطان إلى محاصرة المدينة لمدة خمسة أشهر، قام خلالها بتخريب كل ما كان في أطرافها من بساتين وتهديم أسوارها، وقد أدى هذا الحصار إلى تعرض المدينة إلى مجاعة شديدة أجبرت سكان فاس على الاستسلام والرضوخ لأوامر السلطان بعد مقاومة مستميتة (٥٦)، واعتبر أن "طغيانهم ناتج عن امتلاكهم للمال الذي يفضي إلى الاستخفاف بالمملكة، وأن الحل يكمن في تجريدهم منه" (٥٧)، ولم تستقر الأوضاع إلا بتولي محمد بن عبد الله الحكم، والذي سعى جاهداً للقضاء على الفتن الداخلية وإحلال الأمن والاستقرار من جديد.

لكن هذا الاستقرار الهش كانت بصمته البارزة التذبذب والتأرجح بين سلطان وآخر، وفي عموم هذه الحقبة وما قبلها نستنتج بأن إقبال كاهل القبائل المغربية بالضرائب بدعوى الجهاد، ينتج عنه قيام ثورات متعددة، وذلك لعدم قدرة الجيش المخزني على هزم الحاميات العسكرية المحمية المتواجدة في الثغور المحتلة، فيعود السلطان مجدداً إلى فرض ضرائب جديدة، "لغرض التحضير للجهاد في سبيل الله لطرد الكفار. لكن التواجد الأجنبي يزداد يوماً بعد يوم فيما ازداد فقدان الرعية

والرجال ما تواتوا

وكالوا للخليفة: آرا البارود آ لولاد" (٥٤).

وفي يونيو ١٨٩٦م، شقت قبيلة مزاب عصا الطاعة من جديد، وهاجمت ونهبت قصبة بني أحمد^(٥٥). كلها عوامل دفعت بالسكان إلى محاولة الانتقام من رجال المخزن، حيث تمت محاصرة دار القائد الجليلي بالمدينة وطالب الثوار من السكان أن "يأخذوا بعض ما حاز منهم من قبل باسم الفرض وعاهدتهم أن يقتصروا على ذلك ولا يتعدوه"^(٥٦).

إن قيام سكان القبائل ضد الجهاز المخزني المحلي، لم يكن قياما صريحا ضد المخزن كمؤسسة، بل احتجاجا ضد جهاز متعسف في التسخير والجباية. ويدل على ذلك تمرد الحصادين قبل غيرهم، ومطالبة الثوار بإخلاء طريقهم ليأخذوا من دار العامل بعض ما أخذ منهم "على وجه الفرض"^(٥٧). أما السبب الثاني في قيام الانتفاضة فهو تسخير الفلاحين، في خدمات يؤذونها لا سيما في ميدان الزراعة، "ولا أدل على ذلك من كون الفلاحين المسخرين في حصاد زرع القائد في إحدى ضيعاته الكبرى هم أول من ثار من مجموع الإيالة"^(٥٨). وفي هذه الحركة إشارة إلى احتجاج وغضب وتعبير عن الإذلال وابتزاز الأموال، والاعتداء على النظم لينتج عنه الانفجار، و"عادة ما تكون وفاة السلطان هي الفرصة المواتية لهذا العصيان"^(٥٩)، "ويجد هذا التوجس تبريره في طغيان هاجس عدم الثقة، لأن "المخزن لا أمان فيه"^(٦٠).

وهكذا نرى من خلال هذه الأمثلة، أن تتريك العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر فرض ضرائب مجحفة، أدت في كثير من الأحيان إلى قيام مؤامرات ضد السلطان، مع ترك المجال لهؤلاء للتعاون مع أي عنصر معاد له، كما حدث على عهد مولاي عبد العزيز عندما فرض ضريبة الترتيب سنة ١٩٠١م "للتسوية بين الشريف والمشروف والقوي والضعيف، وكف يد الولاة والعمال عن التعدي على أموال الناس بغير حق"^(٦١). إلا أن هذه الضريبة رفضت من طرف الرعية، مما أدى إلى تراجع مداخل الدولة، "وما بقي للمخزن من ضرائب غير مباشرة تم رهنها لأداء بعض الديون، وهكذا كانت الصناديق فارغة في نهاية سنة ١٩٠١م"^(٦٢).

وبعد احتلال الجيش الفرنسي مرسى الدار البيضاء سنة ١٩٠٧م وغيرها، دون موقف حازم من قبل السلطان مولاي عبد العزيز الذي دعى إلى المهادنة بدل الجهاد، ليفقد السلطان مهمته الدينية كقائد مدافع عن بلاد الإسلام وهي بالذات

لذلك من الأثاث الرومي ما قيمته ألوف من الريال، وفيها من الفرش والحائطيات المزخرفة مالا يدرى ثمنه ولا يعرف معدنه وموطنه، إلى غير ذلك من المقاعد الحسنة والمنازل المستحسنة الرائقة الطرف البديعة الصنعة والرصف"^(٦٣). أما مصاريف السلطان فقد قدرها بنفسه بخمسة عشر مليون بسيطة فضية، منها "مليون ونصف خاصة بالسلطان وحرسه، وثمانمائة وخمسون ألف بسيطة لأقربائه القاطنين بفاس ومراكش والرباط"^(٦٤). وقد تبعه على هذا المنوال عدد من الوزراء وكبار التجار، بتشديد الدور الفخمة ولباس الأثواب الرفيعة.

هذه الأمثلة في اعتقادنا، كافية للقول بأن الحسن كان معارضا للإصلاح من الناحية العملية، لأن الإصلاحات كانت في حاجة ماسة إلى الأموال وإلى سياسة تقشفية عوض التبذير المفرط. ولما توفي الحسن عام ١٨٩٤م، اتضح أن ما حققه وبناه في الميدان السياسي سينهار بعد فترة وجيزة، لأنه لم يعمل أكثر في إطالة عمر سلطة هي في طريقها للزوال، و"إن ما ظهر للعيان مما حققه، ما هو في الحقيقة سوى مظاهر كاذبة"^(٦٥)، لتقوم قبائل الحوز بالثورة على عمالها الذين كانوا أعمدة الهيكل المخزني في عهد السلطان الراحل، فالقبائل قد "انتظرت وفاة السلطان للقيام بثورتها"^(٦٦)، و"كان من بين المنتفضين قبائل اينولتان"^(٦٧) التي ثارت واشتعلت فيها نار الفتنة، بسبب "الغرامة والتسخير وإهدار الكرامة [...]"^(٦٨).

وبعدها اشتعلت نار الفتنة بالشاوية وهددت الدار البيضاء. وفي الوقت نفسه ثارت دكالة وهددت الجديدة. ثم جاء دور الرحامنة"^(٦٩) سنة ١٨٩٤م بزعامة القائد بن الطاهر، وفي هذا الإطار احتفظت الذاكرة الشعبية بمجموعة من القصائد الزجلية التي تؤرخ لهذه المرحلة من تاريخ المغرب، والتي تعكس بدايات التمرد والخروج عن السلطة:

"كتبت برية وصيفتها ليا

ومولاي عبدالعزيز ما عطانيش الجواب

وما كاين حق فمراكش

ما كاين حق فمراكش

ووجدوا العدة ووجدوا العدة

وشرجو الخيل للغة

هجموا على القبائل الشامخة

وداو ليكم العولة

وداو ليكم العولة

وابنتي وربى والمدينة

يبقى لأهلها فيها إلا الاستغلال، من تحت أهل الحماية، وهذا أمر إن لم يتدارك بالقرب، اتسع الخرق فيه على الراقع، ولا يكون هذا إلا مع تجار المراسي الحوزية لقربهم منهم. وعليه فاستفهم تجار بلدك عما دفعوه لأرباب هذه البلاد من دين أو شبهه، ما هو على وجه الرهينة، والقدر الذي وقع به البيع أو الرهن، وأسماء الذين رهنوه لهم، وأعلمنا به على التفصيل، وإن أمكنك أن تتلطف في حوز الرسوم منهم وتوجيهها إلينا فذلك المراد والسلام" (٦٧).

هذا الوضع المعقد الذي أفرزه نظام الحماية القنصلية، كنظام شاذ عجيب لا يقبله طبع قويم ولا يسلم به منطق سليم. لأنه يتنافى مع سيادة الدولة وانسباط سلطاتها وقوة قوانينها وأحكامها التي يجب أن تطبق على جميع المقيمين فوق أرضها، سواء كانوا وطنيين أصلاء أو أجانب دخلاء، والذي قسم المجتمع المغربي إزاءه بين مؤيد، ومعارض للسلطة. مخلفا عواقب بالغة الخطورة، إذ صار المغاربة المحميون أداة لتفكيك بنيات المجتمع المغربي ووسيلة لتوسيع النفوذ الأجنبي ومؤثراته داخل المغرب، وما فتئت أن تحولت مع مرور الوقت إلى سرطان شل كل الذات المغربية. إذ شملت الحواضر والبوادي وخاصتهم فتخوف مولاي الحسن من "اتساع عدد المحميين وامتيازاتهم التي قد تمتد إلى أشخاص عديمي الذمة" (٦٨)، مما دفعه إلى الدعوة لعقد مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠م، بهدف الحد من تفشيها بين أفراد المجتمع المغربي، لكن هذا المؤتمر خرج بقرارات عكسية لما كان يتوقعه الحسن، حيث منحت امتيازات أخرى للأوربيين داخل المغرب. "ولم يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه ويتمناه" (٦٩)، لأن المؤتمرين اتفقوا على تأكيد نظام الحماية، وإعطائه صبغة قانونية. وفي هذا المعنى قال الشاعر حافظ إبراهيم بيته الشهير:

"لَقَدْ كَانَ فِينَا الظُّلْمُ قَوْضَى قَهْدُ بَتِ حَوَاشِيهِ كَتَّى بَاتَ
ظُلْمًا مُنْتَظَمًا" (٧٠).

وعلاوة على ذلك، لم يعد الأمر مرتبطا بحماية رعايا ملحقين بالقنصليات، أو بخدمة التجار الأجانب، بل تعدى ذلك إلى رعايا مغاربة، انسلاخوا عن سلطة المخزن ليتحصنوا بالحماية القنصلية وامتيازاتها القانونية. ولقد شكلت "الحماية القنصلية إحدى المعضلات التي عانى منها مغرب آخر القرن التاسع عشر، وكان المستهدف الأساسي منها هو النظام المخزني" (٧١).

أساس سلطته (٦٣)، بعد أن اتهم بالكفر والتبذير لأموال الرعية فتم عزله وتعيين مكانه أخيه المولى عبد الحفيظ بعد مبايعته من طرف علماء وأعيان مراكش وباقي القبائل المغربية بعد انتصاره على محلة أخيه في ٦ شعبان الأبرك ١٣٢٥هـ / ١٩٠٨م (٦٤).

من هنا نلاحظ أن آثار سياسة التتريك تبدو كسلسلة متصلة الحلقات، كل أثر لها يقود إلى آخر، والأثر الأساسي الذي تؤدي إليه جميع الآثار هو فقدان الدولة لهيبتها، وزعزعة كيانها.

ثالثاً: آثار التتريك المخزني في الاحتماء بالأجنبي

منح ملوك المغرب في قرون غابرة عدداً من الامتيازات للدول الأوربية، وقدمت لها تنازلات مارست بموجبها في بلادهم (الملوك) مهام هي من صميم ما تختص به السيادة الوطنية؛ ومن هذه الامتيازات نظام الحماية القنصلية. وهو نظام يسمح للأجنبي بحماية رعاياه وتمتعهم بنفس "الحقوق التي يتمتع بها رعايا الدولة التي قبلت حمايتهم" (٦٥)، مع منحهم امتيازات قانونية جعلت من المحميين غير خاضعين لقوانينه، وغير ملزمين وهم فوق أراضيه "بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم أدأوه من ضرائب، والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية" (٦٦).

وكان للتجار الأجانب دور كبير في استفحال ظاهرة الحماية، والمخالطة داخل الحواضر والبوادي المغربية، حيث عملوا على استغلال حاجة الفلاحين للقروض اللازمة لأداء ديونهم أو للقيام بأعمالهم الفلاحية. فيقدمون لهم ديونا ربوية على المحاصيل الزراعية، وأحياناً يحوزون لهم رسوم أملاكهم كضمانات، وفي هذا السياق حذر السلطان مولاي الحسن عماله وقضاته، من تفويت الأراضي المغربية للأجانب، ومنع عدول البادية من تسليم شهادة البيوع والمعاملات والمخالفات التي يكون أحد أطرافها أجنبياً أو محميّاً، وخاصةً في مدينة الدار البيضاء التي شهدت انتشارا واسعا لهذه الظاهرة، مما دفع بالسلطان مولاي الحسن إلى توجيه رسالة إلى عامل الدار البيضاء عبد الله حصار بتاريخ ١٩ ربيع النبوي عام ١٢٩٦هـ / ١٨٧٩م بقوله:

"خديمتنا الأَرْضِي الحَاج عبد الله حصار وفقك الله وسلام عليك
ورحمة الله.

وبعد: فقد بلغنا أن بلاد السواحل الحوزية كلها أو جلها ملكها، أهلها للنصارى، واليهود الذين في حمايتهم، بالبيع أو الرهن، بأن يذهبوا إليهم برسومها ويطلبون منهم ديناً، أو بيع قوت أو شبه ذلك، فيعطونهم ما طلبوه، ويحوزون الرسوم ولا

بدواويرهم من الكلف المذكورة. وقد أعيانا ذلك لما صار فيه من حل الأحكام والفساد على المخزن، ومنذ مات سيدنا المقدس ونحن نكلف عليهم بعدما طالبناهم بأداء ذلك. فامتنعوا امتناعا كليا وأطلعنا سيادتكم لتباشركم الكلام مع بشدورات الدول الفخام هناك ليكلّموا قنصلاتهم يلزمون المخالطين معهم دفع ما بذمتهم من الواجب والخرص والكلايف ويتركون التعرض على الناس [...]»^(٧٥).

كما شملت الحماية القنصلية ضباط وأعيان ووزراء، ناهيك عن زعماء الزوايا، الذين كانوا يلعبون دور الوسطاء بين مختلف الفئات الاجتماعية الذين التحقوا بخدمة الأجانب تاركين الأمور تسيير من السيئ إلى الأسوأ مما ساهم في إرساء أرضية متينة للتوتر وتدهور الوضع^(٧٦)، السياسي والاقتصادي الذي دفع بالعديد من الناس فرادى وجماعات إلى التنكر لهويتهم، طالبين الخلاص بواسطة الحماية الشخصية. وفي هذا الإطار يسجل الحقوقي شهادته قائلا: "لم يبق غني بفاس بل والقبائل القريبة من فاس أو الثغور وبمكناس ومراكش وغيرها من المدن إلا وقد نال الحماية الأجنبية"^(٧٧). كما لجأ مجموعة من الأغنياء إلى شراء حمايات، فيما نشد الفقراء خلاصهم بفرارهم من قبائلهم، أملا في الهروب من جحيم القهر الجبائي، فأجبروا على الرجوع " فمن رجع منهم فهو يطلب باب الله بالدواوير ليعتق رقبته ورقبة أولاده"^(٧٨). من خلال دفع أموال للمخزن.

أما في نهاية القرن التاسع عشر- الميلادي وبداية القرن العشرين الميلادي، فإن سيف المصادرة لم يعد يعمل عمله، بحيث "أصبح بالإمكان المحافظة على الثروات العقارية بل وتوسيعها. وكانت الحماية القنصلية خير وسيلة لصيانة هذا الحق وإحاطته بكافة الضمانات"^(٧٩)، وتوضيح ذلك نعود إلى رسالة مؤرخة في ٢٦ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣م، وأصلها محفوظ بقسم الوثائق بالخزانة العامة، ومنه نسخة مصورة محفوظة بمديرية الوثائق الملكية، وهذا نصها: "خديمتنا الأريضا الطالب محمد بركاش أمانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد، فقد أخطر أمناء الدار البيضاء إن يهوديا بها يقال له ابن هليل امتنع من إعطاء القدر ٧٨ الواجب للمخزن عن كل شهر في حوانيت بيده. فتكلموا في ذلك مع قونصو الصبنيول لكون الذمي المذكور في حمايته لا يعطي شيئا عملاً بما في الشروط، مع أن ما يسقط عن في حمايتهم هو المغرب الذي يلزم غيرهم، أما الحوانيت التي يتصرفون فيها فإن النصف من الكراء الذي يلزمهم إعطاؤه هو في مقابل الأرض لبيت

أحدثت سياسة التريك المخزني تحولات عميقة داخل المجتمع المغربي، وعرفت ازديادا مع انتشار المخالطات، مع الأجانب وذلك بواسطة "مشاركة التاجر الأجنبي للفلاح المغربي في ملكية قطيع من البهائم، قد يدفع التاجر ثمنه أو يشتره للفلاح، ولكن كثيرا ما كانت المخالطة، تنشأ نتيجة لرغبة الفلاح في حماية التاجر الأجنبي، ومقابل ذلك يصبح شريكه في قطيع من الغنم أو البقر"^(٧٦)، وعن طريق ملكية أزواج من البهائم في الحرث والزراعة، للتهرب من أداء الواجبات والكلف غير الشرعية. كما لجأ عدد كبير من سكان البوادي إلى المخالطة لتحقيق مكاسب مادية "يؤدوا بها الفروض المتعددة التي يطالبهم بها القواد، مما أدى إلى تزايد عدد المحميين والمخالطين باستمرار"^(٧٧). وبذلك نلاحظ أن العديد من الرعايا المغاربة قد تواطؤوا مع الأجانب الذين عملوا على تدعيم نفوذ دولهم بالمغرب. وقد كرس هؤلاء ذلك من خلال أداء الكلف والجبائيات المخزنية غير الشرعية، والتي كانت تشكل وجها من أوجه التريكات المخزنية غير المباشرة.

هذه الوضعية دفعت بالسلطان مولاي عبدالعزيز إلى إرسال رسالة غاضبة لنائبه بطنجة محمد طريس، توضح دور الأجانب في انتشار حمايات والمخالطات في منطقة الغرب "خديمتنا الأريضا الحاج محمد الطريس وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله وبعد، فقد كتب لحضرتنا السنية الخديم إدريس الجباصي بأن روميا فرنصيصيا [...] وآخر اصبنيوليا [...] اشتغلوا بالطواف على الدواوير بالغرب على طلب المخالطة ومن خالطهم يتعرضون عليه حتى صارت جماعات من الغرب ممتنعة من الواجبات والكلف بسببهما، وإذا تكلم الأشياخ مع أحد من الجماعات يأتيان إليهم ويهددناهم بدعاوى الباطل وعليه فنأمركم بالكلام مع بشدور الاصبنيول [...]»^(٧٨).

وهكذا انتشرت حمايات والمخالطات بين القبائل، التي كان المخزن يعتمد على جبايتها، ومنها قبائل الغرب ودكالة والشاوية وعيدة. مما تسبب في مشاكل وصعوبات في استخلاص الكلف والواجبات المخزنية، من المحميين والمخالطين للأجانب، دفعت بالقواد إلى رفع شكواهم إلى السلطة المركزية. ومن بينهم محمد اللبادي قائد قبيلة المزامزة بالشاوية، الذي أرسل رسالة إلى النائب السلطاني محمد الطريس بطنجة يقول فيها: "[...] فلتعلم سيدي أن المخالطين من تجار الأجناس بنواحينا هذه منعونا من أداء الكلف الواجبة، كالزكاة والخرص ومصالح المخزن، وطالما عاجنا ذلك ولا حصلنا على طائل حتى أدهم الحال لمنع كل من نزل معهم وخيم

الاحالات المرجعية:

- (1) ABUN-NASR (Jamil Mir'i), A history of the Maghrib in the Islamic period, Cambridg University Press, Cambridge, 1999, pp. 369-370.
- (2) LA VERONNE (Chantal De), Vie de Moulay Ismaïl, roi de Fès et de Maroc d'après Joseph de Léon, 1708-1728, lib. Orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1974, p. 48.
- (3) Ibid, p. ٤٩.
- (4) MARTIN (Alfred-Georges-Paul), Quatre Siècles d'Histoire Marocaine, lib. Félix Alcan, Paris, 1923, p. 65.
- (٤) اليفرنى (محمد الصغير)، **روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف**، تح. عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط. ٢، الرباط، ١٩٩٥، صص. ٤٩-٥٠.
- (٥) بوكبوت (محمد)، **"المخزن الإسماعيلي بين رهانات ضبط المجتمع وانفلات المؤسسات العسكرية"**، ضمن مجلة أمل، ع. ٣٥، ٢٠٠٩، ص. ١١٤.
- (٦) نفسه، ص. ١١٨.
- (٧) الزياتي (أبو القاسم)، **البستان الطريف في دولة أولاد مولاي الشريف**، ج. ١، در. تحقيق. رشيد الزاوية، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط، ١٩٩٢، ص. ١٨٦.
- (٨) بوكبوت (محمد)، **المخزن الإسماعيلي...**، م. س، ص. ١١٥.
- (٩) أكنينج (العربي)، **أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر نموذج قبيلة بني مطير (أيت انظير)**، مطبعة أنفو-برانت، فاس، ٢٠٠٤، ص. ١٨٨.
- (١٠) أبو إدريس (إدريس)، **"المولى إسماعيل ودور شخصيته في تدعيم الدولة المركزية (٨٢٠هـ-١١٣٩هـ/١٦٦٧م-١٧٢٧م)"**، ضمن مجلة **مكناسة**، ع. ٣، ١٩٨٩، ص. ٩.
- (١١) جادور (محمد)، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، ٢٠١١، ص. ٤٠٦.
- (١٢) أبو إدريس (إدريس)، **المولى إسماعيل...**، م. س، ص. ١١.
- (١٣) BUSNOT (Dominique), Histoire du regne de Moulay Ismaïl roy de Maroc, Fez, Tafilet, Souz, Guillaume Behourt, Rouen, 1714, p. 38.
- (١٤) داود (محمد)، **تاريخ تطوان**، م. ٢، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٦٤، ص. ٢٠٠.
- (١٥) بوكبوت (محمد)، **المخزن الإسماعيلي...**، م. س، ص. ١١٩.
- (١٦) كارل (بروكلمان)، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر. نبيه أمين فارس ومينير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1974، ص. ٦٣١.
- (١٧) الأرفش (دلندة) وآخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، ٢٠١٣، ص. ٣.
- (١٨) العقاد (صلاح)، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، تونس والمغرب الأقصى**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص. ٦.
- (١٩) حركات (إبراهيم)، **المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية**، ج. ٣، دار الرشاد الحديثة، ط. ٢، الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص. ٩.
- (٢٠) ابن زيدان (عبد الرحمن)، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج. ٣، تحقيق. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص. ١٩٤.

المال لا لهم، وليس لمن بنى فيها إلا البناء. فلا بد تكلم مع باشدورهم في ذلك لينهى نائبه عنه، والله يعينك، والسلام"^(٨). هذا الوضع أدى إلى فقدان السلطة لهيبتها بعدما تحولت الجرثومة الصغيرة الضئيلة التي تكاد لا تلفت النظر، ثم نمت وربت حتى صارت ثعباناً قوياً يلف جسم المغرب بشدة، ويضغط عليه بقوة ويغرز فيه أنيابه السامة حتى أنهك قوته وأعجزه عن كل مقاومة ودفاع"^(٩)، لتفتح الباب على مصراعيه للأوروبيين، عبر اتفاقيات غير متوازنة مهدت الطريق فيما بعد إلى عقد الحماية. الذي كان بمثابة إعلان عن فقدان المغرب لاستقلاله وسيادته.

خاتمة

وفي الختام يمكن القول إن التتريك المخزني كان له انعكاسات سلبية أكثر مما هي إيجابية على الاستقرار السياسي والاجتماعي للمغرب والمغاربة، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى زعزعة نظام الحكم و زواله لولا حنكة بعض رجال السلطة، بسبب حركات مناهضة للحكم ومطالبة بإسقاط النظام لأسباب لا تعد ولا تحصى مما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي، لتتولى حالات الخلع لرجال الدولة تحت ذريعة الخيانة أو التماطل في أداء المهام مما انعكس سلبيًا على هيئة السلطة واستمرارها.

(42) MIEGE (Jean-Louis), Le Maroc et L'Europe: 1830-1914, t. III, P.U.F, Paris, 1964, p. 257.

(٤٣) بنشهو (عبد الحميد)، النظام الإداري بالمغرب، مطبعة الأمنية، ط ٤، الرباط، 1963، ص. ٢٤.

(44) MIEGE (Jean-Louis), Le Maroc et L'Europe: 1830-1914, t. IV, P.U.F, Paris, 1964, p. 122.

(٤٥) الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا...، ج. ٩، م. س، ص. ١٤٥.

(٤٦) نفسه.

(٤٧) بنشهو (عبد الحميد)، النظام الإداري...، م. س، ص. ٣٠.

(٤٨) معريش (محمد العربي)، المغرب الأقصى...، م. س، ص. ٨٩.

(٤٩) التوفيق (أحمد)، المجتمع المغربي...، م. س، ص. ٥٧٨.

(٥٠) نفسه، ص. ٥٦٥.

(٥١) نفسه، ص. ٥٧٩.

(٥٢) البزاز (محمد الأمين)، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س، ص. ٣٤١.

(٥٧) ادموند (دوتي)، مراكش: قبائل الشاوية ودكالة والرحامنة (١٩٠١-١٩٠٢)، تر. محمد ناجي بن عمر، مطبعة أنفو برانت، فاس، ٢٠١١، ص. ٢٨٣.

(٥٨) البزاز (محمد الأمين)، "تفاحش مشكلة الحماية القنصلية بعد مؤتمر مدريد: قضية نهب قصبة مزاب بالشاوية من خلال الوثائق (١٨٩٦-١٨٩٩)"، ضمن مجلة دار النيابة، ع. ١، ١٩٨٤، ص. ٧٥.

(٥٩) التوفيق (أحمد)، المجتمع المغربي...، م. س، ص. ٥٧٩.

(٦٠) نفسه، ص. ٥٨٧.

(٦١) نفسه، ص. ٥٨٠.

(٦٢) نفسه، ص. ٥٩٣.

(٦٣) التسافتي (عبد الله)، رحلة الوافد، تحقيق علي صدقي، ازايكو، منشورات كلية الآداب، الفينيطرة، ١٩٩٢، ص. ١٥٠.

(٦٤) بياض (الطيب)، المخزن والضرية والاستعمار ضريبة الترتيب. ١٨٨٠-١٩١٥، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010، ص. ٢٧٩.

(٦٥) نفسه، ص. ٢٨٦.

(٦٦) نفسه، ص. ٤٤.

(٦٧) بخصوص وثيقة بيعة أهل مراكش للسلطان مولاي عبد الحفيظ. أنظر: المنوني (محمد)، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج. ٢، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص. ٣٥٤-٣٥٨.

(٦٨) ابن عبود (محمد أحمد)، مركز الأجناب في المغرب، مطبعة الشويخ، ط. ٢، تطوان، ١٩٨٠، ص. ٧١.

(٦٩) ابن منصور (عبد الوهاب)، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠، المطبعة الملكية، ط ٢، الرباط، ١٩٨٥، ص. ٥.

(٧٠) ابن زيدان (عبد الرحمن)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناص، ج. ٥، تح. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص. ١٣١-١٣٢.

(٧١) Op. cit, ...MIEGE (Jean-Louis), Le Maroc et L'Europe, p. 153.

(٧٢) ابن منصور (عبد الوهاب)، مشكلة الحماية القنصلية...، م. س، ص. ١٠٣.

(٧٣) حافظ (إبراهيم)، ديوان حافظ إبراهيم، ضبطه وصححه وشرحه ورتبه أحمد أمين وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. ٣، ١٩٨٧، ص. ٣٣٩.

(٢١) نفسه، ص. 200.

(٢٢) هلال (العربي)، "فكيك (تاريخ)"، ضمن معلمة المغرب، ج. ١٩، مطابع سلا، الرباط، ٢٠٠٤، ص. ٦٤٨٦.

(٢٣) اكنينج (العربي)، أثار التدخل الأجنبي...، م. س، ص. ٤٣.

(٢٤) المنصوري (عثمان)، العلاقات المغربية البرتغالية، ١٧٩٠-١٨٤٤، ج. ١، مطبعة فضالة، ٢٠٠٥، ص. ١٢٨.

(٢٥) التوفيق (أحمد)، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. (ابنولتان ١٨٥٠-١٩١٢)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط. ٢، الرباط، ١٩٨٣، ص. ١٤٤.

(٢٦) داود (محمد)، تاريخ تطوان، م. ٨، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٦٤، ص. ٢٢٩-٢٣٠.

(٢٧) ابن المجدوب الحسني (عبد الحق)، الحالة الاجتماعية بفاس في القرن الثاني عشر الهجري من خلال الحوالة الإسماعيلية، ج. ٢، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، ٢٠٠٦، ص. ١٠٢.

(٢٨) سلا "المدينة المقفلة" الانفتاح الحذر على الغرب من القصف إلى الاحتلال ١٨٥١-١٩١٢، مطابع الرباط نت، الرباط، ٢٠١٧، ص. ١٥٢.

(٢٩) الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. ٩، تحقيق. تعليق. جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص. ١٠١-١٠٢.

(30) LEFEBVRE (Henri), De L'Etat, De Hegel à Mao par Staline: la théorie «marxiste» de L'Etat, t. II, Union générale d'éditions, Paris, 1976, p.29.

(٣١) المنصور (محمد)، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، ١٧٩٢-١٨٢٢، تعريب. محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، ط. ١، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص. ٢٢٦.

(٣٢) الزياتي (أبو القاسم)، البستان الظريف في دولة...، ج. ١، م. س، ص. ١٨٠.

(٣٣) ابن الحاج السلمي (أحمد)، الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، ج. ٦، مخ. خ. ح. رقم: ١٢١٨٤، ص. ٤٠٦.

(٣٤) داود (محمد)، تاريخ تطوان...، م. ٢، م. س، ص. ٢٠٠.

(٣٥) ابن زيدان (عبد الرحمن)، المنزع اللطيف في مفاخر المولى إسماعيل بن الشريف، تقديم. تحقيق. عبد الهادي التازي، مطبعة ادبيال، ط. ١، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ص. ٣٨٥.

(٣٦) داود (محمد)، تاريخ تطوان...، م. ٢، م. س، ص. ٢٠٠.

(٣٧) الداودي (عبد الله)، أطلس تاريخ المغرب، دار الشرق العربي، بيروت، ٢٠١٣، ص. ١١٤.

(٣٨) البزاز (محمد الأمين)، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كلية الآداب - والعلوم الإنسانية، د ط، الرباط، ١٩٩٢، ص. ٤٢.

(٣٩) الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. ٧، تحقيق. تعليق. جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص. ١٣٢.

(٤٠) الزياتي (أبو القاسم)، البستان الظريف في دولة...، ج. ١، م. س، ص. ٢٤٨.

(٤١) معريش (محمد العربي)، المغرب الأقصى. في عهد السلطان الحسن الأول، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت- لبنان، ١٩٨٩، ص. ٩٨.

- (٧١) عمراني (محمد)، الشريف والمجتمع والسلطة السياسية بالشمال الغربي المغربي، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص. ٣١١.
- (٧٢) الخديمي (علال)، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ١٨٩٤-١٩١١، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص. ١٥٩.
- (٧٣) بنطالب (علي)، المخزن والقبائل...، م. س، ص. ٣٦١.
- (٧٤) رسالة من السلطان مولاي عبد العزيز إلى نائبه بطنجة محمد الطريس، بتاريخ ١٤ محرم ١٣١٣هـ / ٧ يوليوز ١٨٩٥م، م. و. م. ر، مح. محرم ١٣١٣هـ، تحت رقم: A18-025.
- (٧٥) رسالة من قائد قبيلة المزامزة بالشاوية إلى خليفة النائب السلطاني محمد الطريس بطنجة، بتاريخ ٢٨ شوال ١٣١٤هـ / فاتح أبريل ١٨٩٧م، م. و. م. ر، مح. شوال ١٣١٤هـ، تحت رقم: A18-046.
- (٧٦) عياش (جرمان)، دراسات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسسماني خلوق، ١٩٨٦، صص. ٥١-50.
- (٧٧) بولحية (يحيى)، البعثات التعليمية في اليابان والمغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. ١، بيروت، ٢٠١٦، ص. ١٢٦.
- (٧٨) اكنينج (العربي)، أثار التدخل الأجنبي...، م. س، ص. ٢٩٧.
- (٧٩) البزاز (محمد الأمين)، تاريخ الأوبئة والمجاعات...، م. س، ص. ٢٣٤.
- (٨٠) رسالة من السلطان مولاي محمد بن عبد الرحمن إلى وزير الأمور البرانية محمد بركاش، بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ / ١٠ أكتوبر ١٨٦٣م، مح. عام ١٢٨٠هـ، تحت رقم: A16-009.
- (٨١) ابن منصور (عبد الوهاب)، مشكلة الحماية القنصلية...، م. س، ص. ٩.